قتيل وثلاثة جرحى في إطلاق نار بالقدس.. ومقتل المهاجم

قتل شخص وأصيب ثلاثة آخرون بجروح في هجوم مسلح في البلدة القديمة بالقدس الشرقية، كما أعلنت السلطات الإسرائيلية مشيرة إلى أن منفذ الهجوم قُتل.

ولم تحدد جنسية الضحايا على الفور. وقال مستشفى هداسا في القدس إن رجلا يبلغ من العمر 30 عاما توفي متأثرا بجروحه. وأكدت الشرطة الإسرائيلية مقتل منفذ الهجوم، دون أن تحدد هويته.

ومن جانبها، أشادت حركة «حماس» بهجوم مسلح نفذه فلسطيني ، وقال الناطق باسم «حماس» عبد اللطيف القانوع، في بيان، إن «العملية البطولية عند باب السلسلة في المسجد الأقصى تأتي في إطار الرد الطبيعي على جرائم الاحتلال المتصاعدة في القدس المحتلة وأحيائها».

وأضاف القانوع أن «العملية تؤكد استمرارية ثورة الشعب الفلسطيني ضد المحتل وعجز الاحتلال عن خمد ثورته المتصاعدة، وأن المقاومة ستظل مشروعة بكل الوسائل والأدوات». وكانت وسائل إعلام إسرائيلية قد أفادت بأن الشرطة تمكنت من قتل فلسطيني عند أحد أبواب المسجد الأقصى بعد استهدافه عدداً من عناصرها.

عودة خدمة الإنترنت مع حجب مواقع التواصل الاجتماعي

الشرطة السودانية تحقق في قتل المتظاهرين.. والأمم المتحدة تشجب

استمرار الاحتجاجات في السودان

تجددت الاشتباكات بين المحتجين السودانيين والقوات العسكرية، وعادت عمليات الكر والفر بين الفريقين، وذلك بعد ساعات من يوم دام شهدته الخرطوم وراح ضحيته عشرات الجرحى والمصابين. وتبرأت الشرطة السودانية، من مسؤولية قتل المحتجين، معلنة أنها تحقق في «مزاعم باستخدام العنف المفرط». وفي هذا السياق، اضطرت شركات الاتصالات إلى إعادة خدمة الإنترنت المحجوبة من البلاد منذ نحو الشهر، مع الإبقاء على حجب موقعي التواصل الاجتماع، «(واتساب) و(فيسبوك)؛ وذلك امتثالاً لقرار محكمة قضى بالقبض على مديري هاتين الشركتين حال عدم إعادة الخدمة».

وشهدت منطقة «المؤسسة» في الخرطوم بحري عند تقاطع شارع الأزهري والمعونة، اشتباكات عنيفة بين المحتجين والقوات العسكرية – وهي المنطقة التي حدثت بها معظم اث الدموية التي راح ضحيتها أكبر عدد من الشهداء والجرحى أول من – وأطلقت خلالها الغاز المسيل للدموع بكثافة، في حين واصل المحتجون سد الطرقات بالمتاريس وإطارات السيارات المشتعلة.

وقالت الشرطة السودانية، إنها لا تمتلك أي إحصائيات عن أعداد القتلى والجرحى في المظاهرات التي شهدتها البلاد، وتبحث عن معلومات حول الأمر، مشيرة إلى وجود قوات نظامية أخرى على الأرض. وقال مدير عام قوات الشرطة، خالد مهدي، في مؤتمر صحافي بالخرطوم، إن قوات الشرطة تتعامل وفق القوانين والمعايير الدولية لفض الشغب، باستخدام أقل قدر من القوة للحفاظ على سامة المحتجين والممتلكات العامة والخاصة.

وأضاف، أن أفراد الشرطة غير مسلحين بأسلحة نارية، فقط البنادق المخصصة لإطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع. وأوضح، أن سجلات الشرطة لم تسجل أي حالات وفاة عدا بلاغين خلال المظاهرات في يومي 13 و17 نوفمبر الحالي، وأن المعلومات المنسوبة لبعض الجهات غير دقيقة. وذكر، أنه ربما تكون هنالك بعض المجموعات في الشارع استخدمت الذخيرة الحية، وأن تحرياتها جارية لمعرفة تلك الجهات، مشيراً إلى أن الكاميرات الموزعة في الخرطوم لم ترصد أي إطلاق للذخيرة الحية من قبل قوات الشرطة.

وقال مهدي، لدينا بعض المعلومات عن بعض المجموعات تقوم بإطلاق الذخيرة الحية، لن نفصح عن هذه التفاصيل في الوقت الحالي؛ لأننا نعمل على التأكد منها.

وقال محتجون تحدثوا للصحيفة، إنهم لن يتوقفوا عن التظاهر والاحتجاج؛ حتى يثأروا لرفاقهم الذين قتلوا وجرحوا برصاص الأجهزة العسكرية، وحتى إسقاط «حكومة الأمر الواقع» التي استخدمت ترسانتها الحربية ضد المتظاهرين السلميين، وأوضح بكري، وهو شاب في مطلع العشرينات، أنه كان شاهداً على قتل أحد رفاقه أمام منزله برصاصة في الرأس، وتابع «لن نتوقف حتى لو قتلونا جميعاً». كما شهدت منطقة شارع الستين شرقي الخرطوم، صدامات عنيفة بين القوات العسكرية ومحتجين سلميين سدوا الطرقات بالمتاريس ، أطلقت عليهم الشرطة هم الآخرين الغاز المسيل للدموع أيضاً، وحدثت عمليات كر وفر واسعة بين الطرفين. وقال محمد «قدمنا شهداء من أجل حريتنا، ومن أجل السلام والعدالة، ولن نتراجع ولن يحكمنا العسكر مجدداً».

وقالت قوى إعلان الحرية والتغيير في بيان صادر عن المجلس المركزي ، إن «قوات الانقلابيين العسكرية»، ارتكبت مجزرة جديدة في 17 نوفمبر، وأطلق الرصاص الحي على المواكب السلمية، لـ«يرتقي 15 شهيداً، ويسقط ما يفوق 100 جريح ومصاب»، بحسب آخر إحصائية.

اتفاق بشأن عودة حمدوك لمنصب رئيس الحكومة في السودان

توصّل الفريق أول عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك إلى اتفاق بشأن عودة الأخير إلى رئاسة الحكومة السودانية وإطلاق سراح القياديين المدنيين المعتقلين منذ سيطرة الجيش على السلطة الشهر الماضي، بحسب ما ذكر وسطاء.

وقال أحد الوسطاء السودانيين فضل الله بورما أحد قادة حزب الأمة لوكالة الصحافة الفرنسية «تم التوصل إلى اتفاق سياسي بين الفريق أول برهان وعبد الله حمدوك والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني على عودة حمدوك إلى منصبه وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين».

وأصدرت مجموعة من الوسطاء السودانيين بيانا يؤكد الاتفاق. ودعا ناشطون مطالبون بالديموقراطية على شبكات التواصل الاجتماعي إلى «تظاهرة مليونية» تحت وسم «مليونية 21 نوفمبر». وطلب تجمع المهنيين السودانيين لذي لعب دورا محوريا خلال الانتفاضة التي أدت الى اسقاط عمر البشير في أبريل 2019، من السودانيين مواصلة الضغط من أجل عودة المدنية، داعيا الى مجموعة من التجمعات طوال الأسبوع من بينها تظاهرة «مليونية» حاشدة . وكان مئات المتظاهرين خرجوا في تظاهرة في مدينة الخرطوم بحري شمال شرق العاصمة وأقاموا حواجز في الشوارع وأشعلوا النار في إطارات.

وهتف المتظاهرون «لا للقوة العسكرية»، حسبما ذكر مراسل لوكالة الصحافة الفرنسية. ونزل آخرون إلى الشوارع في شرق العاصمة وجنوبها، كما ذكر شهود عيان. وفي أم درمان، دان المتظاهرون القمع مرددين هتاف «تسقط السلطة العسكرية». وكان قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان قاد انقلابا في 25 أكتوبر خلال مرحلة انتقال هشة في السودان.

وقد اعتقل معظم المدنيين في السلطة وأنهى الاتحاد الذي شكله المدنيون والعسكريون وأعلن حالة الطوارئ. ومنذ ذلك الحين، تنظم احتجاجات ضد الجيش تطالب بعودة السلطة المدنية، خصوصا في الخرطوم وتقمعها قوات الأمن. وقد أدى القمع إلى سقوط أربعين قتيلا على الأقل معظمهم من المتظاهرين.

عون: مجلس الوزراء سيستأنف جلساته قريباً

وفد من الكونغرس في بيروت يدعو لإنهاء الخلافات السياسية

دعا وفد من الكونغرس الأميركي زار بيروت ، إلى «إنهاء الخلافات السياسية بما يتيح التركيز على معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية»، فيما أبلغه الرئيس اللبناني ميشال عون بأن «الظروف الراهنة التي تمر بها الحكومة لن تستمر وسيعود مجلس الوزراء إلى الانعقاد قريباً»، مؤكداً موقف الحكومة اللبنانية الملتزم بالقرار 1701.

ووصل الوفد إلى بيروت، حيث عقد اجتماعات مع الرئيس عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، فضلاً عن لقاء قائد الجيش العماد جوزيف عون ووزير الداخلية بسام مولوي. وضم الوفد عضوي الكونغرس وهما من أصل لبناني، داريل عيسى ودارين لحود، إضافة إلى رئيس «مجموعة العمل الأميركية من أجل لبنان» إدوارد غبريال وعدد من أعضائها.

ولم تثمر الاتصالات السياسية بين مكونات الحكومة، حلاً حاسماً لمعضلة انعقادها في ظل الخلافات على إجراءات المحقق العدلي في ملف انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، وقالت مصادر مواكبة للاتصالات إن المباحثات مستمرة لحل التباينات حول إجراءات البيطار، وهو الملف الذي يعوق انعقاد جلسات مجلس الوزراء.

وأبلغ الرئيس عون الوفد الأميركي أن «لبنان بدأ مسيرته للخروج من الأزمة الاقتصادية الحادة التي يعيش فيها، والتي نتجت من تراكمات تعود إلى سنوات عدة، وذلك من خلال تحضير برنامج للتفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض من الدول المانحة، في الوقت الذي يعمل فيه على إجراء إصلاحات تشمل النظام المالي والمصرفي بعد تحديد الديون والخسائر، التي سيؤدي توزيعها العادل إلى إعادة التوازن المالي إلى البلاد».

ولفت إلى «أهمية إعادة تنظيم هيكلية الدولة والنظر في النظام الضرائبي وضبط الإنفاق ومنع الهدر ومتابعة العمل لمكافحة الفساد الذي ترك تأثيراً سلبياً على الخزينة العامة»، لافتاً إلى أن «من بين الخطوات المعتمدة، التدقيق المالي الجنائي الذي تتولاه شركة (الفاريز ومارسال) في حسابات مصرف لبنان».

وخلال اللقاء، أكد عون أن «لبنان يتطلع إلى دعم الولايات المتحدة الأميركية للبرامج الإصلاحية التي سوف تعتمدها الحكومة»، كما نوه بالدور الذي لعبته الإدارة الأميركية في «تسهيل عملية استجرار الغاز والكهرباء من مصر والأردن وسورية، نظراً للانعكاسات الإيجابية التي ستترتب على هذا العمل لتأمين التيار الكهربائي في لبنان».

وأفادت الرئاسة اللبنانية بأن عون أكد، رداً على أسئلة أعضاء الوفد، «التزام لبنان بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701»، لافتاً إلى «الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل من وقت إلى آخر لمندرجات هذا القرار»، ومؤكداً أن «لبنان يتطلع إلى استئناف المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية الجنوبية، مع انتظار عودة الموفد الأميركي أموس هوكشتاين لاستكمال المحادثات التي بدأت بهدف الوصول إلى اتفاق يضمن حق لبنان في استثمار موارده الطبيعية في حقول النفط والغاز الحدودية».

وشدد على التفاهم القائم بينه وبين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي حول الموضوعات المطروحة وضرورة إنجاز الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان، معتبراً أن «الظروف الراهنة التي تمر بها الحكومة لن تستمر وسيعود مجلس الوزراء إلى الانعقاد قريباً».

وأكد رئيس الجمهورية «التزام الاستحقاقات الدستورية، سواء في مجلس النواب أو رئاسة الجمهورية»، مركّزاً على «أهمية الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وضرورة إبعاد السياسة عنه، لا سيما في التحقيق في جريمة انفجار مرفأ بيروت واث الدامية التي وقعت في منطقة الطيونة – عين الرمانة».

ونقل عيسى ولحود إلى الرئيس عون اهتمام الكونغرس الأميركي بالوضع في لبنان، والحرص على «الاستمرار في تقديم المساعدات إلى المؤسسات اللبنانية المدنية والعسكرية». وقالت الرئاسة اللبنانية إن عضوي الكونغرس أشارا إلى أن «أعضاء الكونغرس يتطلعون إلى دور رئيس الجمهورية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان، وهم مهتمون بإنهاض الاقتصاد اللبناني.

موسكو تفتح مركزاً لغوياً في درعا

مساعدات روسية إلى جنوب سورية بعد التسويات الجديدة

القتال في سورية

وصلت مساعدات روسية إلى جنوب سورية، بعدما شهدت دمشق لقاء جمع وزارات سورية وروسية، بحضور ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية ضمن فعاليات أعمال المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين والمهاجرين السوريين الذي استمر لأربعة أيام.

وأكد المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف، خلال الاجتماع، أن «أولوية روسيا وسورية تحقيق استتباب الوضع والاستقرار في سورية لخلق ظروف مواتية لعودة اللاجئين، وفي هذا الشأن نفذت حزمة من الأعمال في مجال إعادة إعمار البنى التحتية واستعادة عمل الخدمات الأساسية». وشدد على «أن روسيا ستواصل تقديم المساعدة للشعب السوري بهدف تحسين الوضع الاقتصادي والإنساني، وهناك الكثير من العمل الدؤوب في هذا المجال مستقبلاً».

في المقابل، أكدت سفيرة الولايات المتحدة الأميركية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد، خلال زيارة لها إلى مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن، يوم الماضي، أن الوضع في سورية غير مناسب لعودة اللاجئين إليها بسبب عدم توفر الأمان المناسب. واعتبرت أن هدف اللاجئين هو العودة إلى ديارهم، إلا أن هناك أناساً لا يزالون خائفين من الأوضاع في سورية. وشددت على ضرورة أن يكون المجتمع الدولي يقظاً في ضمان عودة اللاجئين بشكل آمن وطوعي.

ووصلت خلال الأيام القليلة الماضية مساعدات طبية وغذائية ولوجيستية روسية إلى محافظة درعا توزعت على المشافي الحكومية الوطنية، تضمنت مولدات كهربائية، ولوازم ومعدات طبية، وزعت على العديد من المشافي منها المشفى الوطني في مدينة درعا المحطة، ومشفى بصرى الشام في مدينة بصرى بالريف الشرقي، والمشفى الوطني في مدينة إزرع شمال درعا، إضافة إلى توزيع مساعدات غذائية على عاملين في المشافي الحكومية العامة. وأكد رئيس اللجنة الروسية التي قدمت إلى محافظة درعا، لوسائل إعلام، أن روسيا مستمرة في دعم سورية ومحافظة درعا على وجه الخصوص.

وافتتح نائب رئيس مركز المصالحة الروسية الضابط كوليت فاديم، والمنسقة بين وزارتي التربية السورية والروسية سفيتلانا روديفينا، يوم ، المركز الأول من نوعه لتعليم اللغة الروسية التابع لمديرية التربية بشكل مجاني في مدرسة الشهيد إسماعيل أبو نبوت في مدينة درعا المحطة، بحضور شخصيات حكومية رسمية ممثلة لمحافظة درعا والوفد الروسي والشرطة العسكرية الروسية.

وقال الضابط الروسي، خلال الافتتاح، إن «عدداً كبيراً من الأطفال يتعلمون اللغة الروسية، وسيتم دعم المركز بالتجهيزات الحاسوبية والمراجع الأدبية لتعلم اللغة الروسية». وأعربت المسؤولة عن مركز تعليم اللغة الروسية أكسانا غنيم، أن تعلم اللغة الروسية مسألة مهمة لتعميق العلاقات الثقافية والتاريخية بين الشعبين مبينة أن المركز سيوفر المكان المناسب لممارسة الهوايات في مجال الشعر والفنون والرسم، وفقاً لوكالة الأنباء الرسمية السورية، وذلك جاء في إطار فعاليات الاجتماع السوري الروسي المشترك لمتابعة أعمال المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين.

وحسب مديرة التربية في درعا، استطاعت منظمة الإغاثة الإسلامية الفرنسية إعادة تأهيل وترميم عدد كبير من المدارس الخارجة عن الخدمة في مناطق درعا التي شهدت سابقاً أعمالاً عسكرية أدت إلى خروجها عن الخدمة، سواء بشكل كلي أو جزئي، وكان آخرها مدرسة الصداعي الحلقة الأولى والثانية في بلدة السحيلية بريف درعا الشمالي، بطاقة استيعاب حوالي 350 طالباً، كما باشرت مع منظمة الإسعاف الأولي الدولية في ترميم عدة مدارس بريف درعا الشمالي والأوسط منها مدرسة الشهيد الجاموس في مدينة داعل بريف درعا الأوسط، ومدرسة الشيخ مسكين العاشرة، ومدرسة في بلدة انخل شمال درعا، ومدرسة بني غزالة الأولى بريف درعا الشرقي، كما عملت منظمات إنسانية مؤخراً على إعادة تأهيل وترميم المرافق الصحية لـ30 مدرسة موزعة على بلدات ومدن محافظة درعا الشرقية والغربية.

واستكمالاً لاتفاق التسوية الذي أجرته روسيا والنظام السوري في مناطق درعا مؤخراً، أفرجت دمشق عن دفعتين من المعتقلين من أبناء محافظة درعا استكمالاً لاتفاق التسوية الأخير الذي طبق في مناطق درعا قبل شهر، وشملت عمليات الإفراج 35 شخصاً من مختلف مناطق جنوب سورية، بينهم 25 شخصاً من محافظة درعا، معظمهم من الفارين من الخدمة العسكرية، أو معتقلون بعد اتفاق التسوية الذي عقد جنوب سورية في عام 2018.